الأهرام

مجلة فصلية مُصوّرة تعنى بالآثار والتراث

العدد الثامن – السنة الثانية 1990

الغري اليوم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

مؤسس
أكاديمية الكوفة
هولندة

المراسلات

KUFA ACADEMY
POSTBUS 1113
3260 AC OUD - BEYERLAND
NEDERLAND
www.almawsem.net
www.alqaryonline.com

مركز الدراسات والبحوث في تراث أهل البيت عليهم السلام

کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

شماره ثبت
تاریخ

Shiabooks.net

«الميثاق»
أو
المنهاج الاصلاحي للأمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

تقديم ودراسة: عبد الحليم الرهيمي

بعد مرور اسبوع على سقوط وزارة جميل المدفعي الثالثة ، وتشكيل وزارة ياسين الهاشمي الثانية في ١٧ آذار ١٩٣٥ ، وبينما كانت مدينة النجف الأشرف تموج بعشرات الألوف من الزّوار الذين يفدّون كل عام ، كالعادة ، لزيارة مرقد الامام علي بن ابي طالب (ع) بمناسبة حلول «عيد الغدير» في ١٧ ذي الحجة عام ١٣٥٣ هـ المصادف في ٢٣ آذار ١٩٣٥ . . اغتنم هذه المناسبة جمع من رؤساء العشائر والأعيان والشخصيات السياسية في مناطق ومدن الفرات الأوسط وبغداد ، للاجتماع إلى سماحة الأمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء للتداول والتشاور فيما وصلت اليه الأوضاع العامة في العراق إنذاك ، من تردٍّ وخراب واحتدام الصراع بين الاكثرية الساحقة للشعب العراقي من جهة ، وبين السلطة وحكوماتها المتعاقبة من جهة اخرى ، حيث باتت تلك الأوضاع تتطلب تغيراً جذرياً ، أو اصلاحات عاجلة على الأقل ، لتحد من تفاقمها نحو الأسوء .

وهنا كان الموقف التاريخي الذي وقفه الشيخ كاشف الغطاء ، حيث تقدم إلى هذا الاجتماع بمذكرة تتألف من ١٢ مطلباً للأصلاح سمي بـ «الميثاق» أو «ميثاق الشعب» لتوجيهها إلى الملك غازي وحكومته ، ومن ثم توزيعها على الناس في مختلف المناطق ، ولا سيما الفرات الاوسط وبغداد . وإذ وقّع جميع الحاضرين على هذا الميثاق فقد وفدت إلى النجف ، بعد ذلك ، وفوداً من مختلف المناطق للتوقيع ، واعلان تأييدها للميثاق ، والعمل على تطبيقه .

إن هذا الميثاق الذي مرّ على صدوره حتى الآن ، أكثر من نصف قرن ، ليس فقط لم تتضاءل قيمته الفكرية والسياسية ، بل على العكس من ذلك ، فان مرور تلك السنوات قد زادت من أهميته ودلالته في وقتنا الحاضر .

الباحث الاستاذ عبد الحليم الرهيمي ، وانطلاقا من تقديره لقيمة واهمية هذا الميثاق ـ الوثيقة اختار تقديمه إلى القراء الكرام ، عبر دراسة مكثفة يبين من خلالها مقدمات وأسباب صدور هذا الميثاق ومضمونه ، ومن ثم تبيان الأهمية الفكرية والسياسية والتاريخية التي ينطوي عليها .

«الموسم»

■ الميثاق [١] ، أو المنهاج الاصلاحي الذي تقدم به وأعلنه الامام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في أواخر آذار ١٩٣٥ وفي بداية عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية لم يكن في الواقع ، وليد أو نتاج الفترة التي أُعلن فيها ، كما لم يكن مجرد وثيقة سياسية تسعى لتحقيق اهداف مطلبية ثانوية ، وإنما كان حصيلة مقدمات واسباب تعود إلى الاسس التي قامت عليها الدولة العراقية في عهد الانتداب (١٩٢١ ـ ١٩٣٢ م) والى ممارسات الحكومات المتعاقبة ضد اكثرية الشعب خلال تلك الحُقبة ، وكان أيضاً ، تعبيراً عن صراع دام بين إدارة الدولة المتغربة ومنهاجها وممارساتها التغريبيين من جهة ، وبين الاكثرية الساحقة للشعب العراقي وتطلعاته للعيش في ظل دولة حرة وعادلة تدين بالاسلام من جهة ثانية .

إن تلك المضامين والدلالات التي حملها هذا الميثاق ، هي التي أضفت عليه القيمة الفكرية ـ السياسية والأبعاد التاريخية التي انطوى عليها منذ اعلانه وحتى الوقت الحاضر. فما هي المقدمات والاسباب التي أملت على الشيخ كاشف الغطاء صياغته وإعلانه ؟ وما هي مضامين هذا الميثاق وأهدافه ؟ وما هي بالتالي ، معالم القيمة الفكرية ـ السياسية والأبعاد التاريخية التي حملها منذ إعلانه ، وظل يحتفظ بها حتى الوقت الراهن ؟

مقدمات وأسباب إعلان الميثاق

دخل العراق ، بإعلان إستقلاله الشكلي عام ١٩٣٢ وقبوله عضواً في المنظمة الدولية «عصبة الأمم» ، حُقبة جديدة من تاريخه ، وهي حُقبة ، وإن حَملت سمات وخصائص جديدة لكنها بقيت ، في الواقع ، تحمل السمات والخصائص الأساسية ذاتها التي اتسمت بها الحقبة التي سبقتها ، وقامت على أسسها الدوله العراقية في عهد الأنتداب البريطاني (١٩٢١ ـ ١٩٣٢ م) .

لقد شكلت الأسس الفكرية والسياسية والأجتماعية التي أقامت عليها سلطات الانتداب الدولة العراقية الحديثة ، الجذور الأساسية للتناقض الكبير بين حلف النخبة المحلية المتغرّبة وسلطات الانتداب من جهة ، وبين اكثرية الشعب العراقي بمختلف فئاته من جهة ثانية ، فأُرسيت بذلك ، منذ البدء ، العوامل الرئيسية للصراع بكافة مستوياته بين الجانبين ، وبما كان يتولد عن ذلك من إضطرابات ومواجهات متواصلة وسمت عهد الانتداب والعهود التالية بميسمها .

إن إرتكاز نظام الحكم في الدولة العراقية المنتدبة ، إلى حلف النخبة المحلية المتغرّبة والمتمذهبة مع إدارة الانتداب ، ومن ثم ربط العراق ومصالحه ومقدراته ببريطانية ، عبر

---

(١) انظر نص «الميثاق» في نهاية هذا البحث

معاهدات ، واتفاقيات مجحفة وغير متكافئة ، قد شكل العامل الأساسي الأول لذلك التناقض وللصراعات الناجمة عنه ، أما العوامل الأخرى ، المشتقة من ذلك العامل الأساسي فقد تمثلت ، في ممارسة حلف السلطة المذكور لسياسة القمع والاستبداد والاضطهاد المذهبي والعنصري ضد الغالبية العظمى للشعب العراقي ، وخاصة ضد أبناء مناطق الفرات الأوسط والجنوب والمنطقة الكردية ، وضد قياداتهم الدينية والاجتماعية التي قادت حركة الجهاد عام ١٩١٤ وثورة العشرين ضد قوات الاحتلال البريطاني وادواتها المحلية ، هذا فضلاً عن ممارسة سياسة التغريب الثقافي المناقضة لعقائد وثقافة المجتمع العراقي وتراثه ، ومن ثم استصدار القوانين الأدارية والاقتصادية الجائرة التي زادت من وتيرة الاستغلال ، ومن ترسيخ سياسة عدم المساواة والتفريق بين المواطنين وفقدان العدالة .

إن هذه الأسس التي شُيّدت على قاعدتها الدولة العراقية في عهد الانتداب ، والتي ارست العوامل الرئيسية لصراع مستديم طيلة سنوات تلك الحقبة ، لم تلغ أو تتغير بعد «إنهاء» الانتداب وإعلان «الاستقلال» عام ١٩٣٢ وإنما جرى ، على العكس من ذلك تماماً ، ترسيخها وتجديدها خلال الحقب والمراحل التالية من تاريخ العراق ، لا سيما حقبة الثلاثينات ، التي أتسمت بإحتدام الصراع واندلاع الانتفاضات والثورات المسلحة ضد السلطة ، في معظم مناطق العراق ، وخاصة منطقة الفرات الاوسط .

لقد شهدت حقبة الثلاثينات عدداً من التطورات المهمة مثل تصديق الحكومة على المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ ، وهي معاهدة مجحفة ومذّلة ، كان التصديق عليها شرطاً بريطانياً لمنح «الاستقلال» للعراق عام ١٩٣٢ وقبوله عضواً في عصبة الأمم ، كما وشهدت أيضاً إصدار قانون تسوية الأراضي لعام ١٩٣١ ، ومن ثم بروز دور قمعي وسياسي للفئة المستحوذة على قيادة الجيش ، والتي كان أحد تعبيراتها الابرز ، قيام الجنرال بكر صدقي رئيس الاركان بقمع الحركة المسلحة للاثوريين في آب ١٩٣٣ ، وأخيراً الوفاة المفاجئة للملك فيصل الأول في ٨ أيلول ١٩٣٣ .

هذه التطورات والاحداث المهمة التي شهدتها بداية الثلاثينات ، والتي مهدت لوصول الأوضاع إلى حالة تنذر بانفجار صراعات دموية في السنوات التالية ، ترافقت مع تمادي وأمعان حلف النخبة المحلية ـ البريطانية الحاكمة في سياسة القمع والاستبداد والاضطهاد المذهبي والعنصري والتفريق بين المواطنين ، وتماديها وإمعانها كذلك ، حتى في خرق الدستور والقوانين التي وضعتها بنفسها .

إن الملك فيصل الأول نفسه قد عبّر ـ قبل وفاته بقليل ـ عن خطورة ما وصلت اليه الاوضاع ، وما أسفرت عنه سياسة وممارسات حكوماته المتعاقبة ، وذلك في إحدى مذكراته السرية التي وزعها على بعض اخصائه من الوزراء والمسؤولين . ففي هذه المذكرة ، عبر الملك عن مخاوفه من انفجار الاوضاع وحدد مهمة الجيش لمواجهة ذلك بقوله «اني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي ، في الحاضر ، والذي سوف نطلبه منه ، بعد اعلان الخدمة العامة ، هو أن يكون مستعداً لاخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد ، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما (يظهر أن المقصود هو منطقة الفرات الاوسط والمنطقة الكردية) . . وفي تحديده لطبيعة الاضطهاد المذهبي الذي تمارسه حكوماته ، يعترف الملك في المذكرة ذاتها : بأن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنيّة تحكم قسماً كردياً اكثريته «جاهلة» واكثرية شيعية «جاهلة» منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة . . . كل ذلك جعل مع الأسف ، وفي موقع آخر من هذه المذكرة يقول الملك مخاطباً الذين وزعت عليهم : لا أرغب أن ابرز موقف الاكثرية «الجاهلة» من الشيعة ، وأنقل ما سمعته الوف المرات وسمعه غيري . . أن الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي والمناصب للسني ، ما الذي هو للشيعي ؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها ، ويضربون الأمثلة على ذلك ، مما لا لزوم لذكرها [٢] .

ومهما تكن الاعتبارات التي املت على الملك كتابة هذه المذكرة وكذلك الاهداف التي كان يرمي إلى تحقيقها فإن هذه المذكرة تؤكد ، بالرغم من التعبيرات والاستنتاجات التي وردت فيها وتظهر الملك كموظف متمذهب ، لدى الانكليز ، حجم الاضطهاد الذي تمارسه النخبة الحاكمة ضد الاكثرية الشيعية ليس فقط لكونهم شيعة ، بل لكونهم أيضاً في موقع المعارضة الدائمة للسلطة الموالية للانكليز ، وفي موقع المعارضة لسياساتها وممارساتها القمعية ، والمذهبية والعنصرية ، وهو الأمر الذي تشير اليه وتؤكده طبيعة المطالب والأهداف السياسية والاجتماعية التي يتقدمون بها للحكومات المتعاقبة ، طلباً للاصلاح والعدل والمساواة .

إن تلك الوقائع وتعبيراتها يمكن إعتبارها بمثابة «المقدمات التأريخية» لـ «الميثاق» أو المنهاج الأصلاحي الذي سيتقدم به الشيخ كاشف الغطاء في أواخر آذار ١٩٣٥ ، حيث سيؤدي الاستمرار في تردي الأوضاع وتفاقمها ، واحتدام الصراعات الناجمة عنها ، الى توفر أسباب مباشرة تضاف الى تلك المقدمات ، وتدفع بالشيخ كاشف الغطاء لأعلان ذلك «الميثاق» .

---

(٢)الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية /ج٣/ مطبعة العرفان ، بيروت ١٩٥٧ /ص ٢٨٨ و ص ٢٨٩

فبعد وفاة الملك فيصل وتنصيب نجله غازي على العرش ، بدأ مسار الأوضاع يتجه نحو التوتر الشديد وكانت فاتحة ذلك إقدام حكومة علي الأيوبي على حل المجلس النيابي والأتيان بمجلس جديد عبر «انتخابات» مورست خلالها عمليات تزوير فاضحة ، ثم مباشرة وزارة الايوبي ممارسة سياسة قمعية على نطاق واسع ضد المعارضة في الفرات الاوسط وبغداد ، وهو الأمر الذي دفع بالمعارضة إلى توحيد صفوفها وعقد مؤتمرات عديدة في بغداد والكاظمية والصليخ والنجف وكربلاء والمشخاب والدغارة ، خلال كانون الاول ١٩٣٤ ، وقد وجه رؤساء العشائر والشخصيات المعارضة في بغداد رسائل إلى الشيخ كاشف الغطاء طلباً لمؤازرتهم والاجتماع بهم . باعتباره كان يمثل موقع الزعامة الدينية المطلقة ، والذي تحسب الحكومة حسابه وتعمل على تحقيق رغباته[٣] .

وبضغط العشائر المدعومة بتأييد الشيخ كاشف الغطاء وضغط المعارضة في بغداد ، وكذلك ضغط مجلس الأعيان ، أُرغمت وزارة الأيوبي على الإستقالة ، حيث جاءت في اعقابها «الوزارة المدفعية الثالثة» التي تشكلت في ٤ آذار ١٩٣٥ .

حاولت وزارة جميل المدفعي الألتفاف على المطالب الأصلاحية التي تقدم بها رؤساء العشائر والمعارضة في بغداد إلى وزارة الأيوبي المستقيلة فلجأت وزارة المدفعي إلى استخدام اسلوب شق صفوف عشائر الفرات الأوسط وتجريد حملة عسكرية ضد عشائر «الاكرع» التي يرأسها الشيخ شعلان العطية وعشائر «آل فتله» التي يرأسها عبد الواحد سكر ، وكذلك ضد عشائر «العزّه» في لواء ديالى والتي يرأسها الشيخ حبيب الخيزران .

لكن عجز وزارة المدفعي في إنهاء الأنتفاضة ، ومطالبة علماء النجف ، وفي مقدمتهم الشيخ كاشف الغطاء ، الملك بوضع حد للحالة المتأزمة ووقف الحركات العسكرية ضد سكان الفرات الأوسط وديالى ، ادى إلى سقوط هذه الوزارة بعد اسبوعين من تشكيلها ، فجاءت في أعقابها وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي شكلت في ١٧ آذار ١٩٣٥ .

سارت وزارة الهاشمي على خطى وزارة المدفعي بمحاولتها احتواء الانتفاضة المسلحة وأهدافها ، حيث تعهد الهاشمي ، في أول كلمة له ، «بتطبيق أحكام القانون» و «مراعاة الحق والعدل» ، كما ودعت حكومته ، في بيان رسمي ، العشائر لألقاء السلاح ، غير أن العشائر لم تأخذ بعهود الوزارة الجديدة ووعودها ، لعدم ثقتها بها . وحين وجه عدد من رؤساء العشائر

---

(٣) الحسني ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٤٦

رسائل إلى الشيخ كاشف الغطاء طلباً للمشورة والمؤازرة ، نصحهم بالخلود إلى السكينة ، وإلى التفاهم والاتفاق فيما بينهم أولاً[٤].

غير أن مسايرة الشيخ كاشف الغطاء لوزارة الهاشمي في مطالبتها بتهدئة الأوضاع لمعرفة نواياها ومدى التزامها بعهودها ، سرعان ما بددتها وزارة الهاشمي ذاتها ، حين أقدمت أجهزتها الأمنية على ارتكاب مجزرة دموية رهيبة ضد ابناء الكاظمية ، الذين كان يحتج قسم منهم بالتظاهر ضد استفزاز السلطة المعنية ، ببناء دائرة للبرق والبريد فوق مقبرة قديمة ، فأدى الصدام إلى وقوع سبعة قتلى وتسعة جرحى من الأهلين ، وقتيل واحد وأربعة جرحى من القوات الحكومية ، حسب الرواية الرسمية [٥] .

أرتكبت الحكومة مجزرة الكاظمية في اليوم ذاته الذي كان يحتفل فيه المسلمون الشيعة بحلول «عيد الغدير» والتوافد بأعداد ضخمة من كل مناطق العراق إلى النجف الأشرف لزيارة مرقد الامام علي (ع) .

وفي ظل الأجواء العامة المتأزمة في البلاد ، والتي زادتها مجزرة الكاظمية تأزماً وتوتراً ، اجتمع في منزل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، عدد كبير من رؤساء عشائر الفرات الأوسط ومن الشخصيات السياسية في بغداد ، الذي قدموا لزيارة مرقد الامام علي (ع) في ذكرى يوم الغدير ، وتداولوا فيما وصلت اليه الأوضاع من تردٍ وتأزم . وفي هذا الاجتماع تقدم الشيخ كاشف الغطاء ، بمذكرة تتضمن ١٢ مطلباً إصلاحياً سُميت بـ «الميثاق» أو «ميثاق الشعب» حيث وقع عليها الحاضرون ، ووفد بعد ذلك إلى النجف للتوقيع عليها رؤساء العشائر الذين لم يحضروا الاجتماع ، أما عبد الواحد سكر وشعلان العطّية وفريق المزهر ومحسن أبو طبيخ وعلوان الياسري ، الذي استدعاهم الشيخ كاشف الغطاء للتوقيع ، والذين أبدوا تعاطفاً مع وزارة ياسين الهاشمي ، فقد عمدوا إلى المماطلة وعدم التوقيع ، واتفقوا مع عدد من رؤساء العشائر في الشمال الموالين للحكومة على توقيع «ميثاق» أخر «لاصلاح الوضع العام»[٦] .

---

(٤) الحسني : المرجع السابق ، ص ٨٦ وص٧٨

(٥) المرجع ذاته ، ص ٨٠ وص ٨١

(٦) للوقوف على تبريرات رؤساء العشائر المذكورين ، بعدم الاستجابة لنداء الشيخ كاشف الغطاء ، والاطلاع على نص «ميثاقهم» مع بعض رؤساء عشائر الشمال ، انظر : ـ الحسني : المرجع السابق ، ص ٨٣

الاتجاهات الاصلاحية الرئيسية في «الميثاق»

يمثل الميثاق ، بمقدمته وبموادّه الاثني عشرة ، منهاجاً إصلاحياً يستبعد العنف والمواجهة المسلحة ، وهو ميثاق لا يشكل في الواقع ، حلاً جذرياً لازمة الحكم في العراق ، والتي تعود بجذورها وأسبابها إلى الأسس والقواعد التي أقامت عليها بريطانية الدولة العراقية ، لكنه يشكل ، فيما لو تحقق ، مدخلاً صحيحاً وعملياً لحل تلك الأزمة ، عبر توفير الحد الأدنى من الحرية والمساواة والعدالة وتوفير شروط الصراع السلمي والحر ، الذي يفتح الباب واسعاً لأقامة نظام سياسي يحظى بموافقة اكثرية المواطنين بفئاتهم واتجاهاته المختلفة ، وفق عقد اجتماعي يقره الجميع برضى منهم . فما هي الاتجاهات الاصلاحية الرئيسية التي تضمنها ذلك الميثاق ؟

بعد تأكيد الميثاق ، في مقدمته ، على رغبة الموقعين عليه في اصلاح وضع المملكة وتحقيق العدل والمساواة بين سائر الطبقات والأفراد ، توجه المادة الأولى انتقاداً قوياً لـ «السياسة الخرقاء التي لا تتفق ومصالح الشعب» للحكومة العراقية منذ تأسيسها ، والتي اتخذت «سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم فمثلت اكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها على الاكثر» ، ولذلك تدعو هذه المادة إلى تطبيق المادة السادسة من القانون الاساسي «الدستور» التي تنص صراحة على عدم التفريق بين المواطنين . وبالطبع فإن الأخذ بهذا المطلب وتطبيق الدستور الذي تعلن الحكومات المتعاقبة التزامها اللفظي به ، يعني هزّ الأسس العملية التي سارت عليها الدولة العراقية منذ تأسيسها ، خلافاً لدستورها المعلن .

أما المادة الثانية من الميثاق فتوجه إنتقاداً لطريقة الانتخابات التي تأتي بمجالس نيابية لا تمثل الشعب تمثلاً صحيحاً ، نتيجة تلاعب الحكومة . لذلك لا تكتفي هذه المادة بمطالبة الحكومة الكف عن التلاعب بالانتخابات ووضع القيود التي تمنعها من التدخل المباشر ، وإنما تطالب أيضاً تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة ، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة ، ويبدو واضحاً من هذا المطلب الاصلاحي ، أنه في حال تحقيقه ، ستعجز أية حكومة عن المجيء بأي مجلس نيابي يكون طيعاً بيدها وينفذ سياستها ، التي يرسخها ويشرف عليها أساساً المستشارون البريطانيون ، الذين منحتهم معاهدة ١٩٣٠ هذا «الحق» .

وتطالب المادة الثالثة إصلاح الوضع غير الدستوري ، والذي يمس عقيدة ومصالح الاكثرية الشيعية ، عبر الدعوة للإلتزام بمنطوق المادة ٧٧ من الدستور ، التي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب اكثرية السكان ، وهي مادة جرى خرقها منذ اعلان الدستور عام ١٩٢٤ .

أما المادة الرابعة فتطالب باصلاح الوضع في محكمة التمييز العراقية ، باعتبارها المرجع الوحيد للمحافظة على أرواح وأموال الشعب ، وإذ كانت هذه المطالب بإصلاح محكمة التمييز متواضعة ، فإنها سجّلت في الوقت نفسه إدانة صارخة لتمذهب الدولة . عندما تعّمد الموقعون على الميثاق وهم ممثلو الاكثرية الشيعية إلى «الأستنجاد» بسابقه تمثيل الطائفتين المسيحية والاسرائيلية والعناصر الأخرى بمحكمة التميز ، من أجل تمثيل كل فرع من فروع المحكمة المذكورة بعضو شيعي [٧] .

وتطالب المادة الخامسة ، بإطلاق حرية الصحافة ورفع القيود عنها ، بينما تطالب المادة السادسة الحكومة ، الاقلاع عن سياسة التصرف بالأوقات الادارية وإهمال دور العلم ومساجد العبادة ، ومن ثم المطالبة بالعمل على صرف مواردها على المؤسسات الاسلامية بصورة عامة ، وهو الأمر الذي يشير بوضوح ، إلى حرمان المؤسسات الدينية للاكثرية الشيعية منها ، كأحد تعبيرات التميز والاضطهاد المذهبي الذي يمارسه حلف النخبة المحلية ـ البريطانية المستحوذة على الحكم ومقدرات الدولة والبلاد .

أما المادة السابعة فتطالب باصلاح وضع الاراضي الزراعية عبر تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي ، والأسراع بتنفيذ قانون البنك الزراعي ـ الصناعي ، حيث كان عمل تلك اللجان والاستفادة من القانون يتمّان لصالح ملاك الاراضي الموالين للحكومة .

وتنص المادتين الثامنة والتاسعة على المطالبة بالغاء ضريبة الارض والماء والآلات الرافعة ، وإنهاء التضخم المستمر للموظفين في الدولة ، واتخاذ الاجراءات بحق المعروفين منهم بسوء السلوك والسمعة . . وإلى غير ذلك من المطالب الهادفة إلى اصلاح الادارة .

أما المادة العاشرة فتطالب بالتوزيع العادل لخدمات المؤسسات الصحية والعمرانية والتهذيبية ، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق ، والمطالبة كذلك بتهذيب مناهج المعارف وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان ، وصيانة الاخلاق ومنع كل ما يؤدي إلى فسادها .

---

(٧) يبدي «مؤرخ» الدولة المتمذهبة عبد الرزاق الحسني ، وهو شيعي ، استهجانه لوضع هذه المادة في الميثاق بوصفها أنها «ذات مفعول ذميم» ، دون أن يوضح أو يفسر ذلك ، والراجح انه كان واقعاً تحت ضغط الاضطهاد المذهبي للدولة ، الذي يتهم كل من يطالب بالمساواة بأنه «طائفي» . انظر : ـ الحسني ، مرجع سابق ص٨٣

وتدعو المادة الحادية عشر الحكومة إلى عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من ابناء الشعب والموظفين وافراد الجيش والشرطة .

أما المادة الثانية عشرة ، وهي مادة اجرائية ، فتطالب الحكومة بوقف العمل في احكام القوانين التي تعارض تلك المطالب ، واستبدالها بما يضمن تنفيذها .

ومن خلال هذا الاستعراض لما نصت عليه تلك المواد ، يمكن تحديد الاتجاهات الاصلاحية الرئيسية التي تضمنها الميثاق ، والتي عبرت عن إدراك مبكر لممثلي اكثرية الشعب العراقي لطبيعة أزمة النظام الحاكم وأزمة المجتمع ، ومن ثم تحديد الأساليب والطرق الممكنة لحلها ، بالاساليب السلمية ، وهذه الاتجاهات هي :

ـ الاتجاه الأول : وهو الاتجاه الرئيسي الاهم والمتمثل في المطالبة بالاصلاح السياسي والاداري وقد تضمنته المواد ، الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، السادسة والتاسعة ، حيث نصت هذه المواد ، بشكل صريح وجريء على إنهاء الاضطهاد المذهبي والتمييز أو التفريق بين المواطنين ، تبعاً لدستور الدولة ذاتها وعبر تحقيق هذا الاصلاح ، ليصبح انجاز بقية الاصلاحات السياسية ممكنا وأقل صعوبة .

ـ الاتجاه الثاني : وهو الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وقد تضمنته المواد ، السابعة ، الثامنة ، التاسعة والعاشرة ، والتي تهدف إلى ازالة الخلل في القوانين الاقتصادية والاجتماعية وفي تطبيقها ، وكذلك تهدف إلى ازالة الخلل في اهتمامات الدولة وتوزيعها للخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وتوجيهها إلى كافة المناطق . لا سيما منطقة وسط وجنوب العراق .

ـ الاتجاه الثالث : وهو الاتجاه الهادف إلى تحقيق اصلاح ثقافي وتربوي وديني ، وقد تضمنته المواد الخامسة السادسة والعاشرة ، التي تهدف إلى ازالة التفريق بين المذاهب الاسلامية ومؤسساتها ، وخاصة انهاء الاحجاف اللاحق بمذهب الاكثرية الشيعية ، هذا اضافة إلى هدف توجيه الاهتمام الرسمي بالدين الاسلامي وتعميم قيمه وتقاليده بين المجتمع واحترامها .

القيمة الفكرية ـ السياسية والأبعاد التأريخية

تشير مقدمات وأسباب إعلان الشيخ كاشف الغطاء للميثاق وظروفه ، وكذلك الاتجاهات الأصلاحية الرئيسية التي تضمنها ، إلى تميّز هذا الميثاق بقيمة فكرية ـ سياسية ، وبابعاد تأريخية كبيرة الأهمية . . فَبِم تمثّل ذلك ؟

إن ابرز مظاهر القيمة الفكرية ـ السياسية للميثاق ، هو تمكن الشيخ كاشف الغطاء من التقاط وتحديد علّة العلّل ، في النظام السياسي للدولة العراقية المتغّربة منذ تأسيسها ، وهي

تمذهبها ونخبويتها وارتباطها ببريطانية. ولأن كل القوى والاحزاب والاتجاهات السياسية التي نشأت مع تأسيس الدولة واستمرت باستمرارها لم تحدد تلك العلّة ، وخاصة تلك القوى والأتجاهات التي كانت تقدم نفسها بوصفها معارضة للسلطة ، فقد حمل تشخيص الميثاق لذلك واعلانه ، قيمة فكرية ـ سياسية مثلّت موقفاً ريادياً وقاعدة انطلاق لأي قوة أو اتجاه اصلاحي جدي يظهر بعد ذلك .

وتتجلى هذه القيمة أيضاً ، بكون المطالبة بالأصلاح في ضوء ذلك التشخيص ، قد مثلت دعوة عملية لكسر الصيغة التي قامت عليها الدولة ، وهي صيغة سلطة تحالف النخبة المحلية المتغّربة والتمذهبة مع إدارة الانتداب أولاً ومع المستشارين البريطانيين ، في عهد «الاستقلال» الشكلي تالياً .

وتتجلّى هذه القيمة الفكرية ـ السياسية كذلك ، بتمكن الشيخ كاشف الغطاء من صياغة هذا المنهاج الأصلاحي بما يتلائم وبجمل الظروف القائمة آنذاك ، وبما يتقدم عليها خطوة مهمة إلى الامام في آن واحد. فهو إذ لم يخضع لتعقيدات الواقع وقوته واحتمالات نَبزه بتهمة «المذهبية» من جهة، فأنه لم يقفز أو يتقدم كثيراً على ذلك الواقع بلفظية ثورية، لم تكن الظروف مهيأة لتحويلها إلى ثورية حقيقية ، من جهة ثانية ، حيث لم يطالب الميثاق بأكثر مما ورد في القانون الأساسي (الدستور) للدولة ، التي كانت عاقدة العزم كما بدا واضحاً من سياستها وممارساتها ـ منذ البدء ، على عدم الالتزام بنصوصه .

كما وتتجلى تلك القيمة الفكرية والسياسية أيضاً ، بتمكن الشيخ كاشف الغطاء من تحويل معارضة بعض رؤساء عشائر الفرات الأوسط وبعض المنتفعين الشيعة ، انطلاقاً من مصالحهم الشخصية ، إلى معارضة تحررية واستقلالية وطنية واسلامية تهدف إلى تحقيق العدالة والحرية والاستقلال لكل العراقيين ومنهم الأكثرية الشيعية . وبذلك لا نجد في صياغة الشيخ كاشف الغطاء للميثاق أية اشارة تعبر عن الرغبة لأستبدال حلف السلطة المتمذهبة ، بتمذهب مقابل .

وعدا ذلك . فقد تجلّت القيمة الفكرية ـ السياسية الاصلاحية أيضاً ، في كونه أصبح يعد واحداً من الاعمال التجديدية للعلماء المراجع ، واقترانه بالعمل الفكري ـ السياسي التجديدي للشيخ محمد حسين النائيني الموسوم «تنبيه الامة وتنزيه الملّة» الذي صدر عام (١٩١١ م) أي في أعقاب ثورة «المشروطة» في ايران عام ١٩٠٦[٨]

---

(٨) للمزيد من التفاصيل حول اهمية هذا الكتاب ، راجع كتابنا :
ـ الرهيمي ، عبد الحليم ، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق ١٩٠٠ ـ ١٩٢٤ ، دار النبوغ بيروت ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ص ١٥٥ وما بعدها . وانظر أيضا =

أما الأبعاد والاهمية التأريخية للميثاق فتتجلّى اساساً، في كونه وثيقة فكرية ـ سياسية إصلاحية تتجاوز زمان ومكان صدورها . ذلك لأن هذا الميثاق ، وإن صدر قبل اكثر من نصف قرن ، فأن مسار الاحداث والتطورات العاصفة التي شهدها العراق في المراحل الماضية ، وما زال يشهدها حتى الأن ، تشير إلى ، وتؤكد على، أن فاتحة أي اصلاح حقيقي لنظامه السياسي ، لا بد أن يستند إلى أسس ذلك الميثاق أو مضمونه ، كذلك . إذا كان الميثاق قد صدر في النجف الاشرف باسم ابناء ورؤساء عشائر الفرات الاوسط (وممثلين عن بغداد) فإنه كان معبراً ، في الواقع ، عن أهداف ومصالح الشعب العراقي بأسره كما أن هذا الميثاق ، بمضمونه واتجاهاته الاصلاحية ، يُصلح لأن يكون منهاجاً إصلاحياً لأي بلد أو مجتمع ، يواجه ظروفاً مماثلة للظروف التي يواجهها العراق والمجتمع العراقي .

غير أن البعد التأريخي الاكثر أهمية لهذا الميثاق يتجلّى ، في كونه يُعبر ، رغم مظاهره السياسية والاجتماعية ، عن المضمون العقائدي للصراع التأريخي في العراق ، منذ ما قبل تأسيس الدولة العراقية المنتدبة عام ١٩٢١ ، وهو الصراع بين مشروعين : تغريب نخبوي تابع ، واسلامي تحرري مقاوم [٩] . إن مقدمة الميثاق ، ومواده السادسة والعاشرة بوجه خاص تعبر عن ذلك بوضوح ، هذا فضلاً عن ان المضمون العام للميثاق ، كمنهاج اصلاحي ، الذي يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين العراقيين ، ويهدف كذلك إلى تحقيق استقلال وتحرر العراق من التبعية والارتباط بالدولة الأجنبية ، وخاصة بريطانية ، هو مضمون واهداف اساسية لأي منهاج اسلامي اصلاحي أو ثوري ، يهدف إلى تحقيق نظام سياسي عادل وحر ومستقل ومتحرر من السيطرة الاجنبية ويختاره ويقرره الشعب العراقي بنفسه ، وفق مفاهيم الشورى الاسلامية وتعبيراتها «الديمقراطية» المعاصرة .

= ـ كوثراني ، د. وجيه : الفقيه والسلطان ، دار الراشد ، بيروت ١٩٨٩ ، ط ١ ، ص ١ ، ص ١٨٦ وما بعدها

ـ وانظر أيضا نص الكتاب : مجلة الموسم ، صاحبها ورئيس تحريرها محمد سعيد الطريحي ، العدد الخامس .

(٩) انظر دراستنا في مجلة «منبر الحوار» اللبنانية ، العدد ١٥ ، السنة الرابعة ، خريف ١٩٨٩ م / ١٤١٠ هـ ، ص ٣٠ وما بعدها والمنشورة بعنوان «تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ ، والصراع بين مشروعين : تغريب نخبوي تابع واسلامي تحرري مقاوم» لعبد الحليم الرهيمي .

نحو إعادة الأعتبار للميثاق

لم يكن متوقعاً للنخبة المحلية المتمذهبة الحاكمة بتوجيه واشراف المستشارين البريطانيين أن تستجيب للمطالب الاصلاحية التي تضمّنها الميثاق ، ولو بالحد الأدنى . وهكذا ، وبينما «جمع (الميثاق) الناس تحت سلطان روحي قويم» هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، كما يقول الحسني[١٠] ، وفي الوقت الذي أصبح هذا «الميثاق» منهاجاً مطلبياً اصلاحياً لفلاحي ورؤساء عشائر الفرات الاوسط والجنوب ، ادرك حلف السلطة الحاكمة ، الذي يتصدر واجهته رئيس الحكومة ياسين الهاشمي . أهداف هذا الميثاق ودلالته ومخاطره على النظام الحاكم ، فدفع ذلك الحكومة إلى الامعان في ممارساتها الاستبدادية وفي اضطهادها المذهبي للاكثرية الشيعية ، وتحديها لفلاحي ورؤساء عشائر الفرات الاوسط بشكل خاص ، وقد أدى ذلك إلى انفجار صراع دام تمثل بالانتفاضات المسلحة ضد السلطة في منطقة الفرات الاوسط ، والتي غطت عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، حيث توقفت مؤقتا بنجاح انقلاب الجنرال بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

لقد اندلعت خلال تلك الفترة خمس ثورات مسلّحة رئيسية ، أغرقتها حكومة ياسين الهاشمي بالدم ، عبر استخدام اشد الأساليب وحشية في ضربها وهذه الثورات هي : ثورة الرميثة الاولى التي اندلعت في ٥ أيار ١٩٣٥ ، وثورة سوق الشيوخ في ٩ أيار ١٩٣٥ ، وثورة بني ركاب في شباط ١٩٣٦ ، وثورة الرميثة الثانية في ٢٢ نيسان ١٩٣٦ ، وثورة بني الاكرع في ٦ حزيران ١٩٣٦ .

وإذ تمكنت حكومة ياسين اهاشمي من قمع هذه الثورات بالقوة العسكرية ، فقد عمدت هذه الحكومة ذاتها والحكومات التي اعقبتها ، إلى تشويه اسباب ودوافع هذه الثورات وأهدافها ، وتجاهل دور الميثاق ومطالبه الاصلاحية في اندلاعها . وقد تكفل الكتاب و «المؤرخون» المتمذهبون بعد ذلك استكمال ما بدأته حكومة ياسين الهاشمي والحكومات التي اعقبتها ، ليس فقط بالتزام الصمت حول الميثاق وأهميته ، بل وبتشويه وتشويه اسباب ودوافع ثورات الفرات الاوسط واهدافها ، باعتبارها مجرد حركات عشائرية «متخلفة» تحركها «النزعة القبلية» لمعاداة السلطة المركزية ، أو باعتبارها مثلّت أدوات تنفيذية بيد الساسة المتصارعين على المناصب الحكومية في بغداد .

غير أن اعادة الاعتبار للميثاق بوجه خاص ، ولثورات الفرات الاوسط في الثلاثينات

---

(١٠) الحسني : مرجع سابق ، ص ١٢٠

بوجه عام ، بكتابة معاصرة ومنصفة ، ستظهر دون شك . خطل تلك المحاولات التشويهية وتهافتها ، بسبب من لا موضوعيتها ولا تاريخيتها في آن واحد .

إن ثمة محاولات أولية عديدة ، تتطلع لإعادة كتابه التأريخ المعاصر للعراق كتابة موضوعيه منصفة ، ومتحررة من ضغط وتأثير تمذهب الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة ، وتتطلع كذلك لاعادة الاعتبار للعاملين الحقيقين من اجل انجاز تحرر العراق واستقلاله تحرراً واستقلالاً حقيقين ، ومن اجل اقام نظام حكم فيه يقوم على الحرية والعدالة والمساواة بين المواطنين . وفي سياق تلك المحاولات ، تأتي محاولة الاستاذ حسن العلوي في مؤلفيه «التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق» و «الشيعة والدولة القومية في العراق» .

وفي تقييمه لثورات الفرات الاوسط والميثاق ، يُعبّر العلوي في كتابه الأول عن اعتقاده بأن ثورات الفرات الاوسط كانت تستوحي موقفها من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، الذي يبدو انه كان يعي حجم المحاولة التي ترمي اليها سلطة الهاشمي ، فتدخل لا يقافها بالرد المسلح على العدوان المسلح ، ليس لاسقاط وزارة وتشكيل اخرى كما كان يفعل رؤساء العشائر انذاك ، إنما باسقاط نهج سياسي كامل ، فقدم برنامجه الذي يسمى بالميثاق واستعاد فيه الافكار الاصلاحية للمستورين الأوائل[١١] .

وفي مؤلفه الأخر يعود العلوي لتقييم «الميثاق» فيقول «ومن الممكن أن يوصف هذا الميثاق بأنه اكثر جذرية من أي مشروع آخر تقدمت به جماعة أو شخصية سياسية لنقد تمذهب الدولة ، ورغم ان الشيخ كاشف الغطاء قد اعتمد في هذا البرنامج على الحل الديمقراطي لمشكلة الاستبداد والتمييز المذهبين والعنصري ، لكنه ينفرد بكونه قد وضع النقاط على الحروف وحدد مشكلة التمذهب وسماها بأسمها دونما لف أو ثورية أو مجاز[١٢] . ويخلص العلوي بعد ذلك إلى الاستنتاج بأن مشروع كاشف الغطاء «تجاوز السقف التقليدي المسموح به في نقد تمذهب الدولة وتعرض في الصميم لمبادىء كوكس ـ النقيب ، وانتقل برد الفعل الشعبي من الاحتجاج الخائف المتردد الى مستوى ايجابي يتمثل في وضع ميثاق وطني شامل بدلاً لصيغة تمذهب الدولة وسياسة التمييز السائرة عليها[١٣] . ويعقد العلوي مقارنة موفقة الى حد كبير ، بين تشابه الوضع في العراق والوضع في لبنان فيقول «كان تحرك كاشف الغطاء شبيهاً إلى حد بتحرك المسلمين في لبنان

---

(١١) العلوي ، حسن : التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق
دار الزوراء ، لندن ١٩٨٨ ، ط ١ ، ص ١٢٦

(١٢) العلوي ، حسن : الشيعة والدولة القومية في العراق ، فرنسا ١٩٨٩ ، ط ١ ص ٣١٣

(١٣) المرجع ذاته ، ص ٣١٥

اواسط السبعينات لوضع ميثاق وطني يُنهي استحواذ الاقلية المسيحية المرتبطة بالسياسة الاجنبية على مقدرات لبنان . سوى ان الدستور العراقي كان يقف إلى جانب برنامج الشيخ كاشف الغطاء ، ولم تكن عملية الاصلاح تتطلب حرباً أو اسالة دماء ولا تغييراً جذرياً في الدستور كما في الحالة اللبنانية ، بل يكفي ان يتمسك المسؤولون الحكوميون بدستور الدولة الذي ينص على إتاحة الفرص المتساوية للجميع . . . .»[١١] .

***

هكذا يتبدى بجلاء ، ان «الميثاق» الذي تقدم به الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في آذار ١٩٣٥ إلى الملك وحكومته ، وتم توزيعه على الناس ، قد مثل منهاجاً اصلاحياً لاصلاح الدولة والمجتمع آنذاك . وان مرور اكثر من نصف قرن على صدوره . مع بقاء الاسس والقواعد ذاتها التي قامت عليها الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، لا يظهر فقط القيمة الفكرية ـ السياسية والابعاد التأريخية لهذا الميثاق واهميته ، بل يظهر أيضاً مدى ترسيخ تلك الاسس ، ومدى وحجم الجهود التي ينبغي على العراقيين بذلها لتغيير تلك الأسس واستبدالها .

---

(١٤) المرجع ذاته ، ص ٣١٥

(١٥) نص الميثاق ، نقلا عن : الحسني : مرجع السابق ، ص ٢٤ و ص٨٥

نص الميثاق

نحن الموقعين بذيله أدناه ، من زعماء القبائل في الفرات الأوسط ، قد رفعنا مطالبنا المشروعة ، التي كان الغرض منها إصلاح وضع المملكة العراقية ، حتى يتقدم العراق إلى مصاف الأمم الراقية ، ويمشي إلى الأمام على أقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته ، وعناصره ، ويبرهن على أهليته للاستقلال ، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي ، دامت شوكته ، قد رفعنا مطالبنا إلى سماحة زعيمنا الروحاني ، المصلح الاكبر ، حجة الإسلام والمسلمين ، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ، دام ظله ، كي يتقدم بها إلى مليكنا المعظم ، صاحب الجلالة غازي الأول ، وحكومته الموقرة ، ويطالب بإنجازها ، وسماحته الممثل جميعاً ، والمفوض فيها ، والنافذ أمره علينا ، فيما يعود إلى مصالحنا ، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهداً وحجة علينا ، مع الالتزام والتعهد منا جميعاً على محافظة مصالح الأجانب في البلاد ، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية ، مع المثابرة على المطالبة بإنجاز تلك المواد الأصلاحية ، وتحقيق رغائبنا القانونية ، مهما كلفنا الأمر . وللبيان حرر :

المادة الاولى ـ لقد تمشت الحكومة العراقية ، منذ تأسيسها حتى اليوم ، على سياسة خرقاء ، لا تتفق ومصالح الشعب ، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم فمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الاكثر) وعلى مثل هذا الاساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة ، بينما القانون الأساسي لم يفرق بين أبناء البلاد ، كما نصت المادة (السادسة) من القانون الأساسي ، فلايجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب ، ورفع التفرقة بين أبناء الامة ، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء ، وفي مجلس الامة ، وسائر وظائف الدولة ، كما يساهم في الجندية والضرائب .

المادة الثانية ـ ان طريقة الانتخابات الحاضرة اسيء استعمالها ، حتى أصبح مجلس الامة لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، وضماناً لدفع التلاعب ، من ناحية الحكومة ، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة ، بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر ، وغير المباشر ، وأن يكون الانتخاب بدرجة واحدة ، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية ، مستقلة .

المادة الثالثة ـ لما كانت المادة (٧٧) من القانون الأساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان ، في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت الحكام من مذهب أقلية السكان ، فنطلب تطبيق أحكام المادة المذكورة من القانون الأساسي ، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية .

المادة الرابعة ـ لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لمحافظة ارواح ، وأموال ، الشعب ، وقد سبق أن مثلت الطائفتان : المسيحية ، والاسرائيلية ، والعناصر الاخرى فيها ، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي ، لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم .

المادة الخامسة ـ لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق ، فيجب إطلاق الحريات الكاملة للصحافة ، ورفع القيود الإدارية ، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية ، تمشياً مع روح المادة ١٢ من القانون الاساسي .

المادة السادسة ـ لما كانت الاوقاف العامة أوقافاً إسلامية ، خصصت لخدمة الشرع الشريف ، وإعاشة المتفرغين لهذه الخدمة ، وما يتفرع عنها ، غير أن سياسة الحكومة اتجهت إلى نواحي أخرى ، وأصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الاوقاف الإدارية ، وأهملت دور العلم ، ومساجد العبادة، فعليه يجب الاقلاع عن هذه السياسة في إدارة الاوقاف العامة ، وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة .

المادة السابعة ـ تعميم . وتعديل ، لجان تسوية الاراضي ، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي ، كما نطلب الاسراع في تنفيذ قانون البنك

الزراعي الصناعي ، وتمليك الاراضي لازبابها من غير بدل .

المادة الثامنة ـ الغاء ضريبتي الارض والماء ، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك ، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة .

المادة السابعة ـ إن وظائف إدارة الدولة في تضخم مستمر ، بسبب عدم استقرار الملاك ، وإن رواتب الموظفين في تزايد ، بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي ، ومع مستوى المعيشة ، كما أن الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب ، بعدم رعاية القوانين ، فيجب اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة ، المعروفين بسوء السلوك والسمعة ، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة إلى الحد المعقول ، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري .

المادة العاشرة ـ إن معظم مؤسسات الدولة الصحية ، والعمرانية ، والتهذيبية، لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب ، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق ، كما يجب وضع الانظمة والقوانين لمنع تفشي الامراض الاجتماعية ، والاخلاقية ، وتهذيب مناهج المعارف ، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان ، والسعي وراء صيانة الاخلاق ، بمنع البغاء ، والتجاهر ببيع الخمور ، والقمار ، وكل ما يؤدي إلى فساد الاخلاق .

المادة الحادية عشرة ـ عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب أو من الموظفين ، وافراد الجيش والشرطة .

المادة الثانية ـ توقيف احكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات ، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة .

﴿انشقاق بين القبائل﴾

كان امتناع الرؤساء ، الموالين للوزارة الجديدة ، عن توقيع «ميثاق الشعب» فرصة للمخاصمين لها ـ ولأركان الوزارتين : الأيوبية (الأولى) والمدفعية (الثالثة) في بغداد ـ فقد عقدت الاجتماعات ، وتشاور الرؤساء ، واقيمت الولائم ، فأسفرت عن وضع الحلف الآتي نصه في كربلا في غرة المحرم ١٣٥٤ .

﴿عهد الموالين﴾

نحن الموقعين والواضعين أختامنا أدناه ، قد قسمنا بسيدنا العباس (ع) إننا نحرص كل الحرص على تأييد العرش الهاشمي ، وإعلاء شأن البلاد ، وصيانة حقوق أبنائه ، وإننا متحدين ، ونقاوم كل مَن أراد بأحدنا أو بمجموعنا سوءاً ، خلاف العدل والحق ، أو بالدوافع الشخصية ، ونؤيد مطالبنا التي اتفقنا عليها عند حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء .

سلمان البراك ، نايف الجريان ، حتوش اللهميص ، سيد جعفر أبو طبيخ السيد نور السيد عزيز الياسري ، شعلان السلمان ، سيد كاظم الحجاب ، حاج مرزوك العواد ، عبد المحسن آل جريان ، فرهود المشير ، حاج صلال الفاضل ، حمود الحمادي ، كاظم المنذور ، عبد الكريم آل حمود ، علوان الحاج سعدون ، خوام الحاج عبد العباس ، دوهان الحسن ، غزاي الوراد ، بدر الشخير ، حاج محمد العبود ، مناحي الحاج طرفة ، غازي الحمد ، شعلان الشهد ، سلمان الصكبان ، حاج مظهر الصكب ، فرهود المحمد ، اسكندر المرهون ، حاج حمود البدن ، عباس العلوان ، حاج صدام العواد ، حسن الشمخي ، فواز العيفان ، أحمد العثير ، حاج ضيدان الحسين ، هادي العبد الرضا ، يوسف نجارنه ، عبد الرضا أبو خليل ، فيصل الظاهر ، حاج جاسم الصعب ، موجد السماوي ، ضاحي الحمود ، كربلا عبد المهدي آل قنبر ، كربلا محمد رشيد ، كربلا علوان الحاج عبد العزيز ، بلعوط المحسن ، سيد مهدي سيد علي ، عواد الحاج جاسم ، مزهان العلي ، حاج عبد العباس العواد ، عبد آل غافل ، كاظم آلياوه ، أحمود الجبار ، أعطيوي المحمد ، رشيد القدعم ، عزيز البندر ، جاسم المحمد ، كاظم الهدهود ، متعب المحمد ، محمد العباس ، حاج فرهود الستار ، فرمان العويد ، حسين الزويد ، كاظم الصراخ ، محي المواسي ، محمد العبد الله ، سيد نور أبو بعيجة ، كربلا عباس الكريم ، حاج رابح العطية ، حاج داخل الشعلان ، حسون الفرهود ، جري آل ضيدان ، سيد حنون العبد العباس ، عبد المجهول .